# الاقتصاد الصيني ومنهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق .....سياسات ومؤشرات *

أ.م.د. وفاء المهداوي** م.م. أحمد جاسم محمد**

## المستخلص

تكتسب التجربة الصينية أهميتها من ما حققته من انجازات تنموية كبيرة ,بعد ان كانت قبلها من اشد البلدان تخلفا" . وعليه فمن المفيد الخوض في ضمارها ,وتتبع أبعادها التاريخية والحاضرة ,ولاسيما فيما يتصل بما اتبعته من مسارات تنموية مقترنة بتحولات اقتصادية متباينة مع مرور الزمن . ابتداء" من النظام الإقطاعي ,ومرورا" بالتطبيقات الاشتراكية ,وانتهاء" بالتحول نحو اقتصاد السوق وفقا" للمنهج التدرجي ,كإطار أخير لمسارها التنموي . وهو ما تم التركيز عليه من خلال تحليل مجموعة مختارة من المؤشرات لتقييم الأداء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ,للوقوف على مدى ملاءمة منهج التدرج في التحول الاقتصادي الصيني . و لغرض الإحاطة بتجربة التحول الصيني نحو اقتصاد السوق ,وفقا" لمنهج التدرج ,وتقويم النتائج وصولا" الى الاستنتاجات المتعلقة بالتحقق من صحة فرضية البحث والتي مفادها(ان تقدم الأداء الصيني على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ,هو اثر ناجم عن إتباع منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق),تم تقسيم الدراسة على مطلبين رئيسين .خصص المطلب الأول لتتبع التطور التاريخي والاتجاهي للسياسات الاقتصادية في الصين, أما المطلب الثاني فيتضمن مضامين التحول الاقتصادي ومؤشرات الأداء في الصين.

## Abstract

**The Chinese experience is gaining its importance of the major development achievements, after it was of the most backward countries. Therefore, it is useful to go into its case , and keep track of ,its historical and present trends ,particularly in relation to what it followed the path of development associated with varied economic transformation , with the passage of time, beginning of the feudal system , through the applications of socialism and at end the shift towards a market economy and according to gradualism approach, as a last frame for its development path. That was focused on through the analysis of a select set of indicators to evaluate the performance , at the economic , social and environmental levels to determine the suitability of the mentioned approach in the Chinese economic For the purpose of understanding the experience of the transition of china towards a market economy ,according to the same approach, and evaluate the results and reach to the conclusions regarding the validity of the hypothesis, which says the higher performance of china at the economic ,social and environmental levels is a result of the following of the gradual approach to transfer towards a market economy .The study was divided into two major sections .The first one was devoted to track the historical development and the trend of Chinese economic policies , while the second one contains the implication of economic transformation and performance indicators in china**

---

* بحث مستل من أطروحة دكتوراه

** عضو هيئة تدريس/الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

## المقدمة:

تكتسب التجربة الصينية أهميتها من ما حققته من انجازات تنموية كبيرة ,بعد إن كانت قبلها من اشد البلدان تخلفا" . وعليه فمن المفيد الخوض في ضمارها ,وتتبع أبعادها التاريخية والحاضرة ,ولاسيما فيما يتصل بما اتبعته من مسارات تنموية مقترنة بتحولات اقتصادية متباينة مع مرور الزمن . ابتداء" من النظام الإقطاعي ,ومرورا" بالتطبيقات الاشتراكية ,وانتهاء" بالتحول نحو اقتصاد السوق وفقا" للمنهج التدرجي ,كإطار أخير لمسارها التنموي . وهو ما سيتم التركيز عليه من خلال تحليل مجموعة مختارة من المؤشرات لتقييم الأداء على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ,للوقوف على مدى ملاءمة منهج التدرج في التحول الاقتصادي الصيني .

## مشكلة البحث:

أول ما تصطدم به البلدان في تطلعاتها للتحول نحو اقتصاد السوق, بجدلية اي من المنهجيتين – الصدمة أو التدرج – أكثر ملائمة في التحول الاقتصادي . ويأتي هذا البحث ليقدم مساهمة في إمكانية حل هذه الجدلية من خلال تتبع التجربة الصينية في تحولها التدرجي نحو اقتصاد السوق ومدى نجاحها من عدمه .

## هدف البحث :

يهدف هذا البحث الى التحقق من مسألة تحقيق التجربة الصينية طموحاتها التنموية في التحول نحو اقتصاد السوق.

## فرضية البحث :

إن تقدم الأداء الصيني على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ,هو تأثير ناجم عن إتباع منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.

## النطاق الزماني والمكاني:

النطاق الزماني: تم تقسيم المدى الزمني للبحث على نطاقين ,الأول يهتم بالتطور التاريخي والاتجاهي لسياسات التحول الاقتصادي في الصين خلال المدة (1840-1976) .والثاني يهتم بمضامين التحول نحو اقتصاد السوق ومؤشرات الأداء في الصين للمدة (1978- 2009) .

النطاق المكاني : يدور البحث حصريا" حول التجربة التنموية في الصين .

**منهجية البحث** : للتحقق من فرضية البحث ,تم الاعتماد على أسلوب التحليل الذي يستند على الربط بين المنهج الاستدلالي (التاريخي) القائم على الدراسة التاريخية , وتتبع المسار الاتجاهي للتحولات الاقتصادية في المناهج التنموية في الصين , ومن ثم المنهج الاستنباطي (التطبيقي) القائم على استنباط النتائج بعد إجراء الحسابات وفقا" لمجموعة من مؤشرات مختارة , منها ما هو اقتصادي واجتماعي , ومنها ما هو بيئي .

## هيكلية البحث:

لغرض الإحاطة بتجربة التحول الصيني نحو اقتصاد السوق ,وفقا" لمنهج التدرج ,وتقويم النتائج وصولا" إلى الاستنتاجات المتعلقة بالتحقق من صحة فرضية البحث ,تم تقسيم الدراسة على مطلبين رئيسيين .خصص المطلب الأول لتتبع التطور التاريخي والاتجاهي للسياسات الاقتصادية في الصين, أما المطلب الثاني فيتضمن مضامين التحول الاقتصادي ومؤشرات الأداء في الصين.

## المطلب الأول: سياسات التحول الاقتصادي في الصين .

### .....تطور تاريخي واتجاهي للمدة (1840-1976)

مرت الصين بمحطات تطبيقية متعددة ومتنوعة ,كل محطة منها تتسم بسمات لسياسة اقتصادية وإدارة تختلف عن سابقتها ,ويمكن تشخيص تلك المحطات التطبيقية ,وتسميتها وتحديد صفاتها تأريخيا" خلال المدة الممتدة من عام 1840 وحتى عام 1976 ,اي قبل تحول الصين نحو اقتصاد السوق ,لتكوين صورة واضحة عن المقدمات التاريخية والظروف والاتجاهات الاقتصادية التي سبقت وأدت الى تبني فكرة التحول نحو اقتصاد السوق في الصين.

**المحطة الأولى: اقتصاد شبه إقطاعي (1840-1911)**

عاشت الصين في ظل النظام الإقطاعي لأكثر من ألفي سنة ,ثم بدأت التحولات الاقتصادية تطالها عندما تعرضت (لغزوات خارجية متعاقبة)* منذ منتصف القرن التاسع عشر.ولعل من أقوى الأسباب تأثيرا على أضعاف المجتمع الإقطاعي ,وهيأ اساسا" قويا" للتحول نحو مجتمع أكثر ميلاً للرأسمالية ,هو حرب الأفيون الأولى (1840-1842) التي شكلت نقطة تحول كبرى في الصين ,فقد تحولت بعدها الصين من مجتمع إقطاعي بحت ,إلى مجتمع يمكن وصفه بالشبه إقطاعي .وذلك كونه أصبح مزيج بين تطبيقات لرأسمالية صناعية احتكارية قائمة على أساس من اقتصاد السوق ,وتحت قيادة القطاع الخاص في المدن ,وبين تطبيقات إقطاعية في الريف .(1)

هذا الحدث هيأ الأرضية المناسبة لنمو اتجاهات فكرية تطالب بالتحول نحو الرأسمالية واقتصاد السوق عندما بداء بعض التجار وملاك الأراضي الصينيين بتوظيف أموالهم في استثمارات

---

* عانت الأمة الصينية من حقب استعمارية متعاقبة ,سبقت العصر الحديث ,وذلك منذ عام 1840 وحتى عام 1949 ,اي ما يقارب (100)عام ,ففي عام 1840 شنت بريطانية حربا" عرفت بحرب( الافيون الأولى) والتي نجم عنها اجبار (إمبراطورية تشنغ)على توقيع معاهدة (نانجينغ)التي تم بموجبها فصل هونغ كونغ عن الصين ,وإخضاعها للاحتلال البريطاني .وأجبرت الصين على دفع تعويضات بلغت (21) مليون تايل من الفضة .وفي عام 1900 شنت قوة متحالفة من ثمان دول (بريطانيا وروسيا والمانيا وفرنسا والولايات المتحدة واليابان وايطاليا والنمسا) حربا" على الصين , عرفت ب(حرب الافيون الثانية),واجبرت حكومت تشينغ على توقيع معاهدة (1901) والتي نصت على ان تدفع الصين تعويضات بلغت 450 مليون تايل من الفضة على مدى 39 سنة . وخلال المدة الممتدة منذ عام 1931 وحتى عام 1945 ,شنت اليابان حربا" على الصين تجاوزت فيها تضحيات الشعب الصيني ما يقارب 35 مليون ضحية بين عسكري ومدني , كما تجاوزت الخسائر الاقتصادية المباشرة ترليون دولار امريكي تقريبا". انظر: تيانغ ينغ كوي , طريق الصين:النظرة العلمية الى التنمية ,ترجمة عباس جواد كريم ,سلسلة كتب معارف ,مؤسسة الفكر العربي, الطبعة الأولى ,2011 , ص 26-27 .

الصناعة المعاصرة , وأصبحت تلك الصناعات اول المشاريع التي أقامها الرأسمال الوطني الصيني . وقد واجهت هذه الصناعات منافسة شديدة من قبل المشاريع الرأسمالية الأجنبية , التي كانت تتمتع بامتيازات خاصة أقرتها المعاهدات غير المتكافئة .(2)

هذا التحول الاقتصادي كان مشوها" . فهو اولا" كان يقتصر على المدن دون الريف,الذي بقي إقطاعيا" مستغلا" للطبقة الفلاحية التي كانت تعمل مقابل قوتها اليومي .وثانيا"كان القطاع الخاص في المدن ناشئا" ولم تتوفر له البيئة الملائمة لتقوية قدراته التنافسية,بل على العكس من ذلك ,كان للسيطرة الأجنبية دورها الفاعل في إضعاف تلك القدرات ,ومن ثم إضعاف الاقتصاد الصيني . فقد عمل الاحتلال البريطاني والياباني على فتح جميع الموانئ أمام الدول الرأسمالية الغربية دون ضابط,وكذلك السيطرة على مناجم الفحم والحديد في الصين , وعلى السكك الحديد بشكل غير مباشر عن طريق توظيف الرساميل او زيادة القروض بمعدلات فائدة كبيرة .كل ذلك سهل من إغراق السوق الصينية بالبضائع الأجنبية , مما أدى إلى إضعاف الإنتاج الوطني الصيني ,وقاد الى هبوط حاد في الصادرات الصينية ,وحصول بطالة كبيرة نتيجة لفقدان الشعب الصيني لكثير من مصادر العمل.مما جعل من الفقر حالة عامه خلال السنوات الأولى من القرن العشرين.(3)

وكرد فعل موضوعي من قبل الشعب الصيني , الذي كان يعاني تخلفا" في قوى الإنتاج الصناعي والزراعي ,وعاش صراعا" حادا" قاد الى تخلف اجتماعي وحضاري ,وتدنٍ في المستويات الصحية والتعليمية والمعاشية , قام الصينيون بقيادة(صن- يات- صن) بثورة عام 1911,والتي أدت الى إسقاط النظام الإمبراطوري الذي استمر لأكثر من 2000 سنة ,وتم إعلان جمهورية الصين . (4)

ثانيا": اقتصاد رأسمالية الدولة (1911-1949)

أعتمد (صن – يات – صن ) على تطبيق سياسة توطيد سلطة (رأسمالية الدولة )*, وذلك من خلال تركيزه على جعل كل المشروعات التي يمتلكها الصينيون والأجانب ,ولاسيما كبيرة الحجم منها , مثل البنوك والسكك الحديد وغيرها تحت يد الدولة من حيث الاستغلال والإدارة .ولا يسمح للأفراد بأدارتها ,وذلك من اجل منع رأس المال الخاص ان يحتفظ بالمشاريع الكبيرة واحتكارها (5).

وبحلول عام 1927 تعمقت تطبيقات سياسة توطيد سلطة رأسمالية الدولة ,وذلك عندما تسلم جزب الكومنتانغ السلطة . سيما في المجالات الصناعية والتجارية والمالية ,اذ تركزت الأموال الضخمة التي أصبحت ملكا" للدولة في أيدي كبار موظفي الحكومة . وعليه تكونت احتكارات جديدة ,كانت تعد من الناحية الرسمية احتكارات الدولة ,لكنها في واقع الأمر تخضع للإشراف المباشر من قبل كبار موظفي الدولة . وكان الجزء الكبير من رأسمالية الدولة لا يستخدم لأهداف إنتاجية ,وإنما يتجه أما إلى مجال التداول او يحول إلى أموال للملاك يتم حفظها في البنوك الأجنبية .وكانت حكومة الكومنتانغ تسعى إلى تحقيق التطور الصناعي للبلاد ,بمساعدة رأس المال الأجنبي

* ملكية الدولة هي رأسمالية الدولة بحد ذاتها , وهي تعني توجيه القوى الإنتاجية من قبل الدولة وادارتها مركزيا", انظر في ذلك :أنور نجم الدين , رأسمالية الدولة , شبكة المعلومات الدولية ,الموقع:WWW.ahewar.com

, لكن كانت نتيجة ذلك هو مزيد من التبعية للخارج ,حيث استمرت العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية من خلال الشركات الرأسمالية التي حصلت بمقتضى القوانين الحكومية آنذاك على الحق بالتصرف في موارد البلاد المخصصة للتصدير والإشراف على الاستيرادات.(6) وعليه فأن اعتماد تطبيقات سياسة رأسمالية الدولة في الصين تعني ضمنا" اعتماد تطبيقات الاقتصاد الموجه مركزيا للمشاريع الكبيرة على حساب تطبيقات اقتصاد السوق فيها.

وفي مشهد آخر من مشاهد هذه المحطة التطبيقية ,والى جانب تطبيقات رأسمالية الدولة ,انتهز القطاع الخاص الصيني فرصة نشوب الحرب العالمية الاولى لتوسيع نشاطاتهم ,فحققت الصناعات الخاصة الصينية تقدما" ملموسا" ,سيما في صناعة الغزل والنسيج . وقد ازدادت الطبقة العاملة نتيجة لتطور الرأسمالية الوطنية ,واتساع المشاريع الصناعية ذات الملكية الأجنبية .فقد تضاعف عدد العمال من اقل من مليون عامل عام 1914 الى حوالي ثلاث ملايين عامل عام 1919 . و تطورت الطبقة العمالية وازداد وعيها , فقامت بحركة (4 ايار عام 1919)* الموجه ضد الاحتلال والإقطاع في البلد , وبهذه الحركة بدأت البروليتاريا الصينية تظهر إلى الوجود .(7)

ومن ذلك الحين اخذ دور القطاع الخاص الصيني يتنامى مع مرور الزمن ,كأحد متضمنات التوجه نحو اقتصاد السوق ,مستغلا" توفر الظروف الملائمة لتطوره ,سواء كانت خارجية تتمثل بالحرب العالمية الأولى التي قللت الضغط الخارجي على الصين ,وفسحت المجال أمام القطاع الخاص لينتعش ,او كانت ظروف محلية ناجمة عن فشل تطبيقات سياسة رأسمالية الدولة من حيث إضعافها لقوى الإنتاج وإفراز تبعيتها السالبة للخارج.

هذا المشهد اخذ امتداده الزمني حتى الحرب العالمية الثانية وما بعدها بسنوات قليلة – حتى عام 1949- واخذ القطاع الخاص طابعا" احتكاريا" , سواء كان الأجنبي الذي كان يسيطر على اغلب الصناعات المتركزة في المدن الساحلية , أو القطاع الخاص المحلي الذي كان مسيطر عليه من قبل عوائل صينية محددة ,والتي كانت تمتلك ثلثي رأس المال الصناعي و80% من الأصول الثابتة في الصناعة والنقل والمواصلات المحلية. (8)

أدت السياسات الحكومية في التوجه المركزي من جهة , والسياسات الاقتصادية الاحتكارية من قبل القطاع الخاص من جهة أخرى ,إلى حصول عجز في المالية العامة للدولة ,مما اضطر الحكومة الى تمويل هذا العجز من خلال الإصدار النقدي المفرط ,وهو ما قاد إلى تصاعد مستويات التضخم وبمعدلات عالية,والى حد صارت معه أجور العمال تدفع في شكل بضائع من المصانع التي يعملون فيها , بعد ان فقدت الوحدات النقدية وظيفتها كوسيلة للمبادلة الى حد كبير . ونتيجة لهذه الأوضاع المتدهورة في المجتمع الصيني ,من فقر وتخلف اجتماعي وحضاري ,وتدني في المستويات الصحية والتعليمية ,كانت الضرورة الموضوعية تفرض حدوث تغيرات سياسية في بنية السلطة

* هي حركة شبابية جماعية قادت حملة وطنية موجة ضد الاقطاع والاحتلال ,يرجع سببها المباشر الى المعاهدات غير المتكافئة التي فرضت على الصين بعد الحرب العالمية الاولى . في بداياتها اقتصرت على الطلاب ومن ثم شملت مختلف الفئات في البلاد ولاسيما الطبقة العمالية منها . انظرالموقع الاليكتروني على شبكة المعلومات الدولية : www.china.org.ch

الحاكمة ,تتبعها تحولات اقتصادية جوهرية في ذات الوقت .وقد كانت هناك عملية صراع بين سلطة الكومنتانغ ومعارضيها من أنصار (ماو تسي تونغ ) الذي انتهى بإعلان جمهورية الصين الشعبية عام 1949 ,بقيادة ماو تسي تونغ ,وبدأت عندها مرحلة جديدة من التحول نحو تعميق تطبيقات الاقتصاد الموجه مركزيا" من قبل الدولة وفقا" لبناء مجتمع اشتراكي في الصين .(9)

ثالثا": ملكية الدولة لوسائل الإنتاج
والتوجيه المركزي(1949- 1976 )

منذ تسلم الحزب الشيوعي الصيني بقيادة ماو تسي تونغ السلطة عام 1949 ,عمد إلى تطبيق تغيرات جوهرية في السياسات الاقتصادية ,تمهيدا" لتحول كامل نحو اقتصاد موجه مركزيا" , وذلك من خلال إتباع إجراءات وسياسات اقتصادية تمهيدية ,تعقبها تطبيق ستراتيجيات متعاقبة لبناء نظام تخطيط مركزي شامل.

أ – إجراءات وسياسات تمهيدية للتحول نحو اقتصاد موجه مركزيا"خلال المدة(1949-1951)

شملت الإجراءات التمهيدية للتحول نحو اقتصاد اشتراكي موجه مركزيا"من قبل الدولة ,القيام ببعض التغيرات ,من حيث شكل وادرة الملكيات , وقد شملت هذه الإجراءات اغلب القطاعات الاقتصادية .

فعلى مستوى القطاع الزراعي ,جاءت إجراءات ماو تسي تونغ في التحول نحو اقتصاد زراعي موجه مركزيا , من خلال تجميع الأراضي الزراعية في شكل تعاونيات جماعية كبيرة Collectivization ,تمهيدا" لبناء اشتراكية زراعية كاملة ,وكانت كل جمعية تعاونية تتألف من 1200 أسرة ريفية تنعدم داخلها الملكية الخاصة ,اي ان كل الملكيات الزراعية الخاصة يتم تأميمها ,ويتم تحويل أصحابها الى عاملين فيها مقابل حصص معينة , والهدف هو ايجاد نوع من الموازنة بين القوى على أساس سيادة العلاقات الاشتراكية , والاتجاه نحو الجماعية والكفاية الإنتاجية, وتمهيد للقضاء على التناقضات بين وسائل الانتاج الجماعي الجديد , وبين الأشكال الفردية للملكية والإنتاج .(10)

هذه الإجراءات لم تستثنِ قطاعي الصناعة والتجارة ,فقد تم تحويل الجزء الأكبر من الصناعة الرأسمالية إلى أشكال مختلفة من رأسمالية الدولة , وتم إدارة التجارة الخارجية بمركزية أكثر شدة . أما على مستوى السياسات الاقتصادية الممهدة للتحول نحو الاشتراكية, فقد تم وضع حدود دنيا للأجور كسياسة لإدارة الأجور ,وتم ربطها بأسعار الرز بوصفة مادة الغذاء الأساسية . وعلى مستوى السياسة السعرية فتم اعتماد نظام التقنين الاستهلاكي باستخدام بطاقات تموين مدعومة . وهو ما يعني ابتعادا" عن تحديد الأسعار وفقا" لقوانين السوق الحرة . وعلى مستوى السياسات المالية والنقدية تم اعتماد ضوابط مالية ونقدية صارمة لمراقبة المؤسسات العامة ,بما يناقض ويبتعد عن الحرية الاقتصادية واعتماد مبادئ السوق ,وبما يعمق التحول نحو الاشتراكية بموجب نظام التخطيط المركزي.(11)

ب- ستراتيجيات التحول التنموي الاشتراكي (1952- 1976 )

**1- ستراتيجية الصناعة الثقيلة للمدة(1952- 1957 ): بحلول عام 1952 قرر الصينيون إعادة تشكيل الاقتصاد ,واستخدموا النموذج السوفيتي والخطط المركزية , إذ ركزوا في اول خطة خمسية لهم (1953- 1957 ) على إعادة بناء الصناعات الثقيلة , سيما المرتبطة بالدفاع الوطني , وهو ما دفع الاتحاد السوفيتي لتقديم التسهيلات والتمويل والمساعدات التكنلوجية للصين . (12)**

**كانت الصين تستهدف من ذلك تحويل الصين من بلد زراعي فقير ومتخلف اقتصاديا" , إلى دولة صناعية اشتراكية كبيرة , لذلك استهدفت توسيع البناء الصناعي على مستوى متقدم ,متخطية المراحل الوسطى من التطور الصناعي ,المتمثلة بالصناعات الخفيفة . وقد تم تأسيس مجموعة من الصناعات الأساسية والتي كانت الصين في أمس الحاجة اليها , مثل صناعة الطائرات والسيارات والآلات الثقيلة ومولدات الطاقة ومعدات التعدين والمناجم , ومعامل الحديد الحديثة ذات التقنيات المتقدمة , وأقيمت المعامل الخاصة بالمعامل الفلزدية وغير الفلزدية , والمصافي الخاصة بها وبالمعادن الأخرى .(13)**

**أما عن نتائج تطبيق ستراتيجية الصناعة الثقيلة,فيمكن إدراكها من خلال بيانات الجدول (1).**

**معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1953 – 1957 )**
**(نسب منوية)**

| السنوات | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي | معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|
| 1953 | 15,6 | 13,1 |
| 1954 | 4,2 | 1,8 |
| 1955 | 6,8 | 4,5 |
| 1956 | 6 | 4,1 |
| 1957 | 5,1 | 2,4 |

المصدر : بيانات مصلحة الدولة للإحصاءات الصينية , شبكة المعلومات الدولية ,الموقع
http://en.wikipedia.org/wiki/Historlcal GDP of the Peopleps Requblic

**يلاحظ من الجدول (1) ان معدلات نمو الناتج المحلي ومعدل نصيب الفرد منه على حد سواء خلال مدة تطبيق ستراتيجية التصنيع الثقيل ,تعد معدلات مقبولة ,لكنها متذبذبة بالاتجاه التنازلي مع مرور الزمن ولاسيما اذا تم مقارنة إحداثيات السنة الأولى ( 1953)مع نضيرتها في عام (1957), مما دفع الصينيين الى البحث في مكامن الخلل وتشخيص نقاط الضعف في الجانب التطبيقي لهذه الستراتيجية .**

**ولقد وجد الصينيون ان الإخفاق يعود الى طبيعة الستراتيجية المطبقة , التي تم استعارتها من النموذج السوفيتي ,والتي تركز على الصناعة الثقيلة ,وتهمل الصناعة الخفيفة والزراعة , ذلك ان التركيز على الصناعة الثقيلة لايتناسب مع القاعدة الاقتصادية الضعيفة للصين , وان الموارد المتاحة غير كافية لتلبية أعباء الجهاز الصناعي الحديث الضخم ,والذي لم يرتبط بشكل كاف بإمكانيات التراكم والتسويق .وعليه تم رصد مجموعة من التناقضات في نهاية الخطة الخمسية الأولى (1953-1957) وكما يأتي: ( 14)**

- **عدم التناسب بين الصناعة الحديثة والقاعدة الزراعية المتخلفة.**

- عدم التناسب بين التجهيز الحديث المعقد للمشاريع الجديدة والتأهيل المنخفض للعمال والمهندسين والفنيين.
- عدم التناسب بين النمو المتزايد لسكان المدن وإمكانيات تشغيلهم في ظروف إعطاء الأولوية لتطوير الصناعة الثقيلة.

لذلك وفي نهاية الخطة الخمسية الأولى , حاول ماو تسي تونغ ان يجد حلول لتلك التناقضات من خلال إتباع ستراتيجية جديدة وفقا" لخطة خمسية ثانية.

2- ستراتيجية القفزة الكبرى الى إمام (1958- 1962 ): نتيجة لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والتأريخية بين الصين والاتحاد السوفيتي , واجه التعاون السوفيتي الصيني في أواخر الخمسينيات عقبات عدة , من أهمها , اختلاف رؤية البلدين تجاه أنموذج التنمية الاقتصادية الأكثر ملاءمة للصين ,لهذا فقد تخلت الصين عن الأنموذج السوفيتي. وعلى اثر ذلك تم إلغاء اتفاقيات التعاون بينهما , وقد كان لتوقف المعونات السوفيتية عن الصين دافع الى بلورة أسس التنمية الاقتصادية الجديدة للصين , القائمة على مبدأ الاعتماد على الذات في سبيل تحقيق الاشتراكية .(15)

وفي كانون الثاني من عام 1958 ,أطلق ماو تسي تونغ الخطة الخمسية الثانية (1958 – 1962 ) ,والمعروفة باسم (القفزة الكبرى الى أمام ) , والتي هي عبارة عن إستراتيجية تهدف إلى إيجاد أنموذج تنموي بديل" للنموذج السوفيتي ,الذي تبنى الصناعة الثقيلة دون الصناعة الخفيفة والزراعة .(16)

تهدف إستراتيجية القفزة الكبرى الى أمام الى تطوير قوى الانتاج في الصين , والتغلب على التخلف الاقتصادي في مدة قصيرة .وقد قامت على عدة مبادئ , من اهمها فكرة التطوير الشامل التي تعني وجوب تطوير جميع القطاعات , وإعطاءها الأولوية على حد سواء . والاهم من ذلك مما يميز سياسة القفزة الكبرى هو اعتناقها لمبدأ اللامركزية الإدارية , اي التخفيف من شدة السيطرة المركزية إداريا" وتشجيع الوحدات من المستويات الدنيا على التوسع باتخاذ القرارات والمبادرات.(17)

تم تجسيد مبدأ اللامركزية تطبقا" لستراتيجية القفزة الكبرى الى امام في شكل إداري جديد عرف (بالكومينات الشعبية )The peoples Communel , وهي نظام إداري يجمع بين الإنتاج الزراعي والصناعي ,والتجارة والتعليم والنشاطات الثقافية .وتأتي هذة الكومينات نتيجة دمج التعاونيات القديمة ,بغية توفير المزيد من الإمكانيات ,مثل القوة العاملة والخبرة ورأس المال اللازم لاستثمار واستغلال مساحات الأراضي الزراعية الكبيرة التي تم إصلاحها.(18)

رغم اللامركزية في تطبيقات الكومينات ,إلا إن النمط الذي اعتمدته الصين فيما يخص الملكية والانماط الادارية ,انطوى على فرض قسري لمنطق التوجه المركزي والقضاء على القطاع الخاص والسوق الى مستوى ابعد مما يقتضيه تطور قوى الإنتاج في الصين وقتها .اي تعميق اكبر لاعتماد الاقتصاد الموجه مركزيا" من قبل الدولة , وابتعاد اكبر عن اقتصاد السوق والياته. (19)

وتقييما" لإستراتيجية القفزة الكبرى إلى أمام ,يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

جدول (2)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1958 – 1962 )
(نسب مئوية)

| السنوات | معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي | معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي |
|---|---|---|
| 1958 | 7,3 | 6 |
| 1959 | 8,8 | 6,7 |
| 1960 | 3- | 5- |
| 1961 | 27,3- | 26,6- |
| 1962 | 6,5- | 4,6 - |

المصدر : بيانات مصلحة الدولة للاحصاءات الصينية , شبكة المعلومات الدولية ,الموقع :
http://en.wikipedia.org/wiki/HistorIcal GDP of the Peopleps Republic

يلاحظ من بيانات الجدول (2) , ان ستراتيجية القفزة الكبرى الى أمام المتجسدة في تطبيق الكومينات الشعبية , وما تحمل في ثنياها من توجيه اقتصادي شديد المركزية من قبل الدولة , وتحدي شديد لقوانين السوق , ادخل الصين في أزمة اقتصادية ,وذلك لما تحقق من نتائج متردية . ولا سيما للمدة (1960 – 1962) , والتي تؤشر مدى التراجع الاقتصادي خلال هذه المدة .

ويبدو ان هذه الأزمة هي عبارة عن أزمة كساد كبيرة , ناجمة عن التطبيقات القسرية لستراتيجية القفزة الكبرى , التي اخترقت قوانين السوق وتحدتها ,فمثلا" ان من تلك التطبيقات انه كان مطلوب من الكومينات ان تسلم نحو ثلث ما تنتجه من حبوب ,كضريبة للدولة,وترك الباقي لغذاء المجمع السكني لكل كومينة . لكن ما حدث هو ان أصحاب الطموح من المقربين لماوتسي تونغ كانو ينقلون له صورة حسنة عن تضخم انتاج الحبوب في الكومينات على الرغم من مواسم الجفاف انذاك ,وهو ما يعني ضمنا" انه ينبغي تضخيم الثلث الذي ينبغي على الكومينة دفعة للدولة , وقد وصل الامر الى ان تدفع الكومينة الواحدة كل إنتاجها كضريبة للدولة . مما قاد الى انخفاض كبير جدا" في القدرات الشرائية , وحصول مجاعات بالغة الخطورة في المجتمع الصيني ,ومن وجانب آخر وفي اثناء المجاعات كانت مخازن الغلات زاخرة بالحبوب ,ولاسيما مخازن الجيش , ناهيك عما كانت الصين تصدره من القمح للخارج ,بينما كان الناس يتضورون جوعا" ,حيث مات جوعا" مابين 30 – 40 مليون نسمة مابين العامين 1959-1962 .(20)

وفي مشهد اخر من مشاهد القفزة الكبرى , كان من بين أهدافها الأساسية هو تجاوز بريطانيا واللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية في صناعة الحديد الصلب , مما دفع حكومة ماوتسي تونغ الى استخدام الموارد على نحو مفرط في انتاج الحديد الصلب , وان كان ذلك على حساب تجاهل القوانين العلمية والاقتصادية وتجاهل اهمية العلاقة بين الحفاض على البيئة وتحقيق تنمية متوازنة تأخذ بعين الاهتمام الاهداف الكفيلة بتحسين مستويات المعيشة للمواطنين حاظرا" ومستقبلا". (21)

بعد الأزمة الاقتصادية التي رافقت تطبيق ستراتيجية القفزة الكبرى , انهمكت الحكومة الصينية في دراسة اسباب إخفاق هذه الستراتيجية , وتم تكريس الجهود لإيجاد الطرق والوسائل من اجل رفع مستوى الملكية الاشتراكية , والعمل في الكومينات الشعبية , وإيجاد منهج ملائم لتحقيق نمو

القوى الإنتاجية . وقد استمر ذلك قرابة الأربع سنوات (1963 – 1966) , وجاء بعدها تطبيق ستراتيجية الثورة الثقافية . (22)

3- ستراتيجية الثورة الثقافية (1966 – 1976 ) : أثناء هذه المرحلة تم تنفيذ الخطتين الخمسيتين الثالثة والرابعة (1966 – 1970 ) و (1971 – 1976 ) ,التين شكلتا أخطر مرحلة مرت بها الصين , او اعتبرت أكثر خطورة من مرحلة القفزة الكبرى ,لان الفوضى والعنف شملت جميع نواحي الحياة في الصين . وسميت بالثورة الثقافية لانها كانت تثقف بتجاه واحد ,وهو التركيز على الصراع الطبقي ليحل محل البناء الاقتصادي العلمي ,إذ أكدت هذه الثورة على ان الحافز للتقدم هو التغيير في علاقات الإنتاج وليس في قوى الإنتاج أن , لذا فأن السياسة الاقتصادية يجب ان تركز على علاقات الانتاج ,وخصوصا" في مجال الملكية وحوافز العمل والاجور ,وهنا تم التأكيد على الملكية العامة لوسائل الإنتاج وعدم التفريط بها ,ورفض استخدام التغيرات التكنلوجية الحديثة , ودعم المعارف والمهارات الفردية , وأية أفكار عن الرفاهية والوفرة الاقتصادية ,لانها تنتمي الى نظرية الإنتاج ,وقد تم رفض استخدام المصطلحات الاقتصادية مثل الارباح والقوانين الاقتصادية والياتها ,واستعيض عنها بقانون القيمة , والتأكيد على ان الاقتصاد الاشتراكي يهتم بالاستخدام الكفء للموارد .(23)

كان الاتجاه الواضح للاقتصاد الصيني خلال تلك المدة ,هو تطوير نظام اقتصادي مكثف ذاتيا" ,وفقا" لتوجيهات شديدة المركزية من قبل الدولة,وابتعاد نهائي عن السوق والياته .وقد تركز الجهد على بعض الأولويات الأساسية , مثل إنتاج الحبوب والحديد الصلب , والتأكيد على انجاز المهام المطلوبة بغض النظر عن التكلفة , مما زاد من الضغط على الموارد المتيسرة من جهة , وضيق على نسبة الموارد المتيسرة للاستهلاك من جهة اخرى .(24)

وتقيما" لستراتيجية الثورة الثقافية يمكن الاستعانة بالجدول التالي:

**جدول(3)**
**معدل نمو GDPونصيب الفرد منه في الصين للمدة (1967-1976)**
**(نسب مئوية)**

| السنوات | 1967 | 1968 | 1969 | 1970 | 1971 | 1972 | 1973 | 1974 | 1975 | 1976 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| معدل نموGDP | 7,5- | 1,4- | 16,9 | 19,4 | 7,1 | 3,8 | 7,9 | 2,3 | 2,7 | 6,1- |
| نصيب الفرد منGDP | 1,8- | 6.6- | 13,7 | 16,1 | 4,1 | 1,2 | 5,4 | 0,2 | 0,8 | 1,3- |

المصدر: بيانات مصلحة الدولة للاحصاءات الصينية , شبكة المعلومات الدولية ,الموقع :
http://en.wikipedia.org/wiki/Historlca GDP of the Peopleps Republic

من الجدول (3) يمكن ادراك ان بداية الثورة الثقافية كانت امتداد طبيعي لستراتيجية القفزة الكبرى ,ولاسيما خلال العامين (1967- 1968)سواء على مستوى معدل نموGDP ,او معدل نصيب الفرد منه . اما في السنوات اللاحقة (1969-1973) ,يلاحظ التطور الايجابي للمعدلات المذكورة , ويمكن تفسير ذلك على ان هكذا معدلات نمو عالية ,جاءت من التعبئة القسرية للموارد الإنتاجية , سواء كانت بشرية او مادية , مما ولد ضغطا" كبيرا" عليها , ومن ثم تحقيق نتائج ايجابية على مستوى الناتج ,ولكن لم تنعكس ايجابيا" على مستوى تحسن المستويات المعاشية للأفراد . بل انعكس سلبا" ,لانها جاءت على حساب افقار المواطنين ,وهو ما قاد في النهاية الى تراجع هذه المعدلات , ولاسيما خلال المدة (1974- 1976) , أذ انتهى المطاف بهذه المعدلات بأن تكون سالبة الميل ,وذلك لنفاذ الموارد المادية من جهة ,وإنهاك الموارد البشرية من جهة اخرى .

تركت افكار وممارسات هذه المرحلة اثارا" سلبيه من جراء القفز فوق قوانين اقتصاد السوق , واعتماد التوجه القسري الشديد المركزية للاقتصاد .وقد دفع الصينيون ثمنا" باهضا" على كافة الصعد ,اذ تميزت هذه المرحلة بضعف الممارسات الديمقراطية داخل المجتمع, وكذلك تدني الحوافز ,ومكافآت العاملين , وجرى تقنين لمنتجات ومواد الاستهلاك ,وقضي على الربح بوصفه محركا" للنشاط الاقتصادي , بالإضافة إلى ذلك ,أدت سياسة الاعتماد على الذات إلى عزل الصين عن العالم الخارجي .(25)

وأخيرا" ان الثورة الثقافية جاءت بحملة تطهير دموية للمثقفين من ذوات الاتجاه الرأسمالي في الصين . وعلاوة على هكذا خسائر بشرية ,تم حرق الكتب وتدمير الأعمال الفنية الصينية, وتحطيم المعابد مع قطع كل وسائل الاتصال بالعالم الخارجي , وأغلقت الجامعات أبوابها ,وظل التعليم الوحيد المسموح به على مدى أكثر من عشر سنوات هو دراسة الحزب الشيوعي والكتاب الأحمر الذي الفه ماوتسي تونغ .فكانت بحق ثورة ظلام وليس ثورة ثقافية ,كما سبقتها ستراتيجية القفزة الكبرى الى الخلف وليس إلى أمام .(26)

وفي تشرين الاول من عام 1976 ,انتهت السنوات العشرة للثورة الثقافية ,بعد وفاة ماو تسي تونغ , وظهر على المسرح السياسي قيادة جديدة , ومرحلة جديدة في حياة الصينيين بزعامة (دنغ سياو بينغ ) .

## المطلب الثاني: المضامين التطبيقية للتحول نحو اقتصاد السـوق ومؤشرات الأداء فـي الصين (1978- 2009 )

**اولا" : المضامين التطبيقية للتحول الاقتصادي في الصين .**

أدرك دنـغ سياو بينـغ ان الصين لـن تـنجح فـي تحقيـق استغلال طاقاتهـا التنمويـة ,بسـبب سياسـاتها الانغلاقيـة ,وإصـرارها علـى تبنـي الاقتصـاد الموجـه مركزيـا" ,وإهمـال اقتصـاد السـوق وآلياته , وبالتالي فقد تخلفت عن جيرانها شرق أسيا تنمويا" وتقانيا" . الامر الـذي دفـع قيـادة دينـغ سياو بينغ لتبني سياسة الإصلاح والانفتـاح , والتـي تحمل فـي ثناياها المضـامين التطبيقيـة للتحـول نحو اقتصاد السوق .

تضمنت سياسة الإصلاح والانفتاح , منهجية ومن ثم أليه خاصة في التحول نحـو اقتصـاد السـوق في الصين ,وذلك وفقا" لمراحل تعبر عن خطوات التدرج في تطبيقـات التحـول الاقتصـادي ,وهـو مـا سيتم متابعته على التوالي .

**1- المنهجية المتبعة في الصين للتحول نحو اقتصاد السوق.**

دفعت النتائج المتردية للتجارب السابقة التي مرت بها الصين الى البحث عن التغيير ,وان كان هذا التغيير يقدم تفسيرا" مختلفا" او جديدا"للفهم السابق عن الاشتراكية .لذلك انتهجت الصين طريق الاصلاح الاقتصادي للبحث عن الوسائل الفعالة لتحقيق أهدافها في التنمية .(27)

ان ابعاد التجربـة الصينية فـي التحول نحـو اقتصـاد السـوق انبثقت مـن رؤيـة صينية خاصـة ,تختلف عن الرؤيـة المنبثقـة عن المؤسسـات الدوليـة –صندوق النقد والبنك الـدوليين- المتمحورة حـول التحـول بالصـدمة .وتتفاعل داخـل هـذه التجربـة عناصـر الثقافـة القديمـة للصـين مـع عناصـر الثقافـة الغربيـة ,فقد حافظت الصين علـى تراثهـا الحضـاري ,واختـارت نمـوذج التحـول والتنميـة الاقتصادية الخاص بها , والنابع من ظروفها وأوضاعها الحقيقية . وكل ذلك أنتج إزالـة الكثير مـن القيـود علـى التفكير الصيني فـي مجـالات متعددة , ممـا قـاد الاقتصـاديين الصـينيين ان ينظروا الـى الاقتصاد الصيني نظرة واقعية وجادة . ففي عام 1979 ,بداء الإصلاح الاقتصـادي فـي الصين عن طريـق منهجيـة التحـول التـدرجي مـن الاقتصـاد الموجـه مركزيـا" مـن قبـل الدولـة إلـى اقتصـاد السوق.(28)

جـاء القرار الصـيني بـالتحول نحـو اقتصـاد السـوق ,والتفاعل الايجـابي مـع الاقتصـاد العـالمي ,وفقا" لخطة دقيقة ,تقوم على المبداء التدرجي ,بحيث لاتقوم علـى أسـاس القفز فـوق المراحل او اختزالها ,وإنما تتم هذه العملية بقيادة الدولة ووفقا" لستراتيجية مدروسة وبرامج واضحة . (29)

طرحت الصين نموذجها الخاص في التحـول نحـو اقتصـاد السـوق بعيدا" عن تجـارب البلـدان المتحولـة الأخـرى ,والـذي جـاء بمعادلـة خاصـة تـدمج بـين الخطـة والسـوق , سـميت بمعادلـة ( اشتراكية السوق ) ,التي عكست رؤية جديدة تكمن فلسفتها فـي ان السوق يعد صفة عامـة يمكن تركيبها اشتراكيا" او رأسماليا" , لتأخذ نمط خصوصية اي منهمـا . فالسـوق قابل ان يكـون سـوقا" رأسمالية , وقابل ان يكون سوقا" اشتراكية . والاقتصـاد المبرمـج لايعنـي الاشـتراكية , لان بعض البلدان الرأسمالية تهتم بـالتخطيط مثل اليابـان وفرنسـا , وكذلك اقتصـاد السـوق لا يعنـي الرأسـمالية ,لان الاشتراكية تحتاج الى اقتصاد السوق ايضا". وبالنتيجة فأن التخطيط او السوق كلاهمـا وسيلة لتنسيق الاقتصاد . (30)

ان معادلة اشتراكية السوق تتكون من طرفين , الاول يتعلق بتبني مبادئ اقتصاد السوق ,وما يحمل ذلك في طياته من إعادة لاعتبار مبداء سيادة المستهلك ,ونهاية لسياسة تهميشه , إذ سوف تنشأ علاقات مباشرة بين المشروعات والوحدات الإنتاجية , بعضها مع البعض من ناحية , ومع الوحدات الاستهلاكية من ناحية أخرى , لتكون اكثر حساسية لمؤشرات السوق ,ومن دون الرجوع للسلطات المركزية , وذلك وفقا" لنظام الإدارة الاقتصادية الذي يقوم على تفويض القرار وإعطاء حرية الحركة في مجال استخدام الموارد ومستلزمات الإنتاج المتاحة , وكذلك يتطلب تبني اقتصاد السوق أنشاء أسواق تخضع لقوانين العرض والطلب , كسوق العمل وسوق السلع والخدمات ,وسوق رأس المال ...وغيرها . اما الطرف الثاني من المعادلة , فيتصل بإعادة النظر في درجة شدة التخطيط المركزي , واعتماد نوع أخر من انواع التخطيط , يمكن ان يطلق عليه (بالتخطيط التوجيهي ) Guidance Planning , الذي يتوسط بين التخطيط المركزي – شديد الإلزام القسري – والتخطيط التأشيري – عديم الإلزام القسري , أذ انه يمكن من خلال عملية التخطيط التوجيهي ,التدخل الحكومي لتصحيح انحرافات أداء السوق الحرة , وماتفرزه من آثار توزيعية ضارة او سلبية . وكذلك سوف يلعب النظام الضريبي دورا" مهما"
في تهذيب نمط توزيع الدخول ,الذي يمكن ان تفرزه قوى السوق . ومن ثم فأن التخطيط التوجيهي سيلعب دور ضابط إيقاع للتوازنات الكلية في الاقتصاد الصيني .(31)

تم وصف النظام الجديد للصين بأنه اشتراكية ذات خصائص صينية ,لكن أيا" كان الوصف الذي يتم اختياره ,فأن التحول عن الاقتصاد الموجه نحو اقتصاد السوق كان لافتا" للأنظار , وانه حدث دون اضطراب سياسي .الذي كان يمكن أن يتولد فيما اذا تم إطلاق حرية الرأي والتعبير – حسب المعتقد الصيني – ولكن هذا لم يحدث ,لان الحزب الشيوعي سمح بحرية اقتصادية دون الحرية السياسية , إذ اعتبر الأخيرة خطوة غير ضرورية ,حاول الصينيون تجنبها في حرص وحذر .ومن ثم كان هناك منهج تحول اقتصادي دون أعادة هيكلة سياسية . (32)

2- آلية التحول الاقتصادي المتدرج في الصين

التمس دنغ سياو بينغ , سبيلا" الى تقدم الصين من خلال البدء بخطوات متواضعة ومدروسة جيدا" , وفي ترو , متجنبا"أسلوب غورباتشوف ويلسون في التغيير على نحو فجائي وشامل ( الصدمة ) لكل الاقتصاد . فمثلا" كان إصلاح سياسة سعر الصرف يسير بوتائر أسرع بكثير من وثائر إصلاح السياسة التجارية . وكذلك كان تحرير الواردات أبطأ بكثير من تحقيق تحرير كامل في النشاط التصديري . (33)

لكن النقطة المحورية في التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق في الصين , والتي ركز عليها دنغ سياو بينغ , تأتي من خلال أسلوب (الممارسة التجريبية ) , وذلك عن طريق خلق مناطق اقتصادية خاصة , والتي تكف فيها الصين عن تطبيق قوانينها المألوفة المناهضة لمشروعات الأعمال الخاصة , وتشريع قوانين تحررية خاصة بتلك المناطق ,بهدف اعادة القوة ذاتها التي حاول ماو تسي تونغ استئصالها ,إلا وهي القوة السوقية , وقد اعتبرت تلك المناطق الاقتصادية بمثابة مختبرات يتم فيها تجريب جرعات مختلفة من عمليات الانتقال لاقتصاد السوق في الصين . وهو ما سمح للسلطات الصينية بعزل تأثيرات الاتصال بالممارسات السوقية عن بقية أجزاء الاقتصاد والمجتمع والمعارضة الشعبية أو السياسية المتوقعة .(34)

وجدت الشركات الأجنبية تشجيعا" لبناء المصانع في المناطق الخاصة , وهو ما قاد إلى استخدام الآلاف من العمال الصينيين لإنتاج السلع لحساب العالم الخارجي . ومع عام 1984 تم توسيع نطاق تجربة المناطق الاقتصادية ,وإقامة المزيد منها , وذلك في أربعة عشر مدينة على طول ساحل الصين . (35)

وعلى وجه الإجمال يمكن القول بأن المناطق الاقتصادية الخاصة بمثابة بوابة أمكن من خلالها عبور التقانات والمهارات المتقدمة الى داخل الصين بشكل تدرجي , اي بعد فترة اختبار وتأهيل وتطويع , وذلك لإمكانية تجنب الإفرازات السلبية المتوقعة من جراء التحول نحو اقتصاد السوق .

3- مراحل تحول الصين نحو اقتصاد السوق

تدرجت الصين في تحولها نحو اقتصاد السوق عبر أربعة مراحل خلال المدة (1978 – ولغاية الآن )والتي يمكن تفصيلها كما يلي: (36)

المرحلة الأولى: (1978- 1985): انطلاقا" من مبدأ ان (الممارسة التجريبية ) كمنهج تدرجي في التحول نحو اقتصاد السوق ,هي المعيار الوحيد لحكم الحقيقة ,تم البدأ في إصلاح القطاع الزراعي كمدخل للتحول وتحقيق إصلاحات اقتصادية . وقد اتخذت عدة إجراءات في هذا الصدد ,منها إلغاء الكومينات والتعاونيات الزراعية , وتوزيع الأراضي على العائلات الفلاحية .وكذلك أصبح مسموحا"للفلاحين اختيار أنواع المحاصيل التي يرغبون في زراعتها مما قادهم لإتباع إشارات السوق في عمليات التبادل . وهو ما ساعد على تفعيل المبادرة الإنتاجية وتفجير الطاقات ,وأصبحت عوائد الفلاحين تقاس على أساس كمية غلة الأرض , وليس الأجر بقدر ساعات العمل داخل الكومينات الزراعية ,وعلى أساس ذلك أصبح الفلاحون يدفعون الضرائب بدلا" من تحويل حصصهم الى الكومينات . ويمكن تصور هذه المرحلة على مستوى القطاع الزراعي من خلال الشكل التالي :

**شكل (1)**
**تطور انتاج القمح في الصين للمدة (1977 – 1984 )**

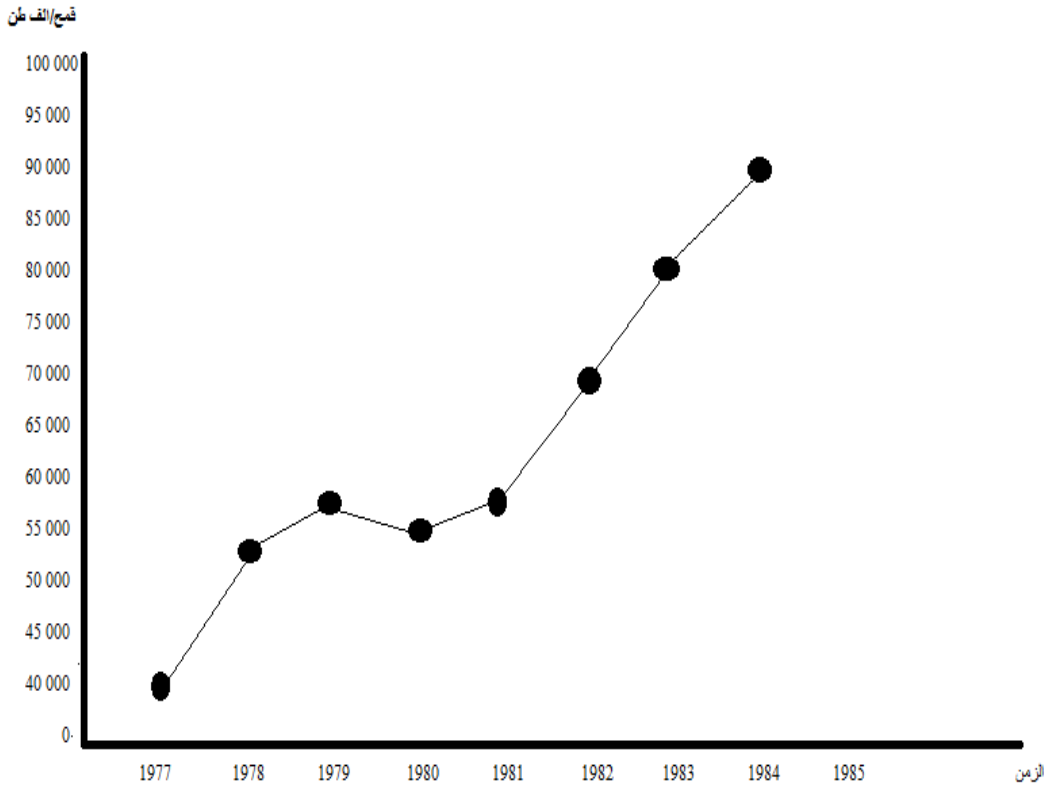


المصدر: اتم اعداد الشكل البياني استنادا" الى بيانات الموسوعة الحرة ،ويكيبيديا ، شبكة المعلومات الدولية ،الموقع:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8

**يتبين من الشكل (1) مدى التأثير الايجابي للإجراءات التحولية نحو اقتصاد السوق في القطاع الزراعي خلال هذه المرحلة ,معبرا" عنه بالتطور التصاعدي لإنتاج القمح كسلعة ستراتيجية للشعب الصيني . ومن ثم فأن النجاح التطبيقي لهذه المرحلة يأتي في إطار التحول التدرجي الشامل للاقتصاد الصيني الذي يكتمل في تطبيقات لمراحل لاحقة , وهو ما يتنافى ويناقض منهجية العلاج بالصدمة ,التي تعتمد على أسلوب القفز فوق المراحل واختصار الزمن .**

**المرحلة الثانية: (1984 – 1992): خلال هذه المرحلة تم الانتقال في عملية التحول نحو القطاع الصناعي ,وتم التركيز على اصلاحين مهمين ,في هذا المجال ,الأول يتعلق بإصلاح نظام ملكية الشركات الصناعية وأساليب أدارتها . والآخر يتصل بإصلاح نظام التسعير , وهما اصلاحين مهمين وأساسيين في إرساء التحول الاقتصادي وفقا" للمنهج التدرجي .**

ففي إطار إصلاح ملكية الشركات الصناعية ,جاء الاتجاه التدرجي في تحويل الشركات العامة إلى شركات تسير وفقا" لآليات ومبادئ السوق, من خلال توجهين , الأول ذات نمط شمولي , يعتمد بشكل عام على إتباع أسلوب الشركات المساهمة , وهو ما قاد الى نقل جزء مهم من ملكية الشركات العامة الى المدراء والموظفين في تلك الشركات , وهو ما قد يزيد من روح المبادرة وزيادة الإنتاجية وفقا" لمبدأ تحقيق اعلي الأرباح ,اي ربط زيادة إيرادات الموظفين والمديرين بزيادة الإنتاج وتحسين نوعيته , وهو ما يعد من مبادئ وقوانين اقتصاد السوق . أما التوجه الثاني فقد قام على مبدأ( الأسلوب التجريبي ) الذي ينص على انتقاء مشاريع محددة , وتطبيق كل صيغ الأسلوب التدرجي في التحول الاقتصادي عليها , وفي حال نجاحها يتم تعميم هذه النجاحات لتمتد وتضم أعداد أخرى من المشاريع حتى تكتمل عملية التحول ,وتغطي تحت ظلالها كافة المشاريع ,وبذلك يتم الوصول إلى التوجه الاشمل ولكن بأسلوب تدرجي .

الإصلاح الآخر خلال هذه المرحلة يتعلق بنظام التسعير ,فقد تم إتباع أسلوب التسعير المزدوج ,الذي يعني ان يكون هناك تسعيرين للمنتجات السلعية ,اي ان هناك أسعاراً تحدد من قبل الدولة لجزء من إنتاج السلع , والجزء الآخر تحدده آليات السوق ,وهو ما يأتي في إطار التدرج في إصلاح نظام التسعير .لكن ما حصل واقعا" ,هو ان الأسعار التي كانت السوق تحددها اكثر بكثير من الأسعار الموجهة مركزيا" ,مما كون ثغرة للفساد المالي ,استغلها كبار المسؤولين في الشركات لكسب المصالح الفردية . وعلى وجه العموم ,فقد أصبح أكثر من 90% من الأسعار تعتمد في تحديدها على إشارات السوق بحلول عام 1992. ويمكن تصور مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي خلال هذه المرحلة من خلال الجدول البياني الأتي:

**جدول (4)**

**معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (1984 – 1992 )**

| السنوات | معدل نمو GDP % |
|---|---|
| 1984 – 1988 | 9,9 |
| 1989 | 4,8 |
| 1990 | 3,9 |
| 1991 | 9,2 |
| 1992 | 14,2 |
| 1984 - 1992 | 8,44 |

المصدر : تم أعداد الجدول استنادا" على :

U .N . World Economic Survey 1994 ,U .N. Publication . New brk , P .41.

يتضح من الجدول (4) مدى التطور الايجابي فيما تحقق من معدلات نمو للناتج المحلي الإجمالي الصيني ,خلال هذه المرحلة من التحول . اذ يشير الى معدل عام بما نسبته 8,44% , وهو ما يؤشر ما للإصلاحات التدرجية التي شملت القطاع الصناعي ومن قبله القطاع الزراعي من تأثير ايجابي واضح على واقع النمو الاقتصادي الصيني .

المرحلة الثالثة : ( 1992 – 2002 ): تضمنت هذه المرحلة جانبين , الأول يتعلق بإمكانية إيجاد حلول عملية للشركات الخاسرة بعد تحولها إلى شركات مساهمة ولم تتوفق في أداءها . فجاء الحل بإغلاقها أو إعلان إفلاس الكبيرة منها, إما الشركات الصغيرة ,فيمكن إن تدمج في شركات

اكبر منها , لكن هذا الإجراء كان له إفرازات سالبة ,تمثلت في تسريح عدد كبير من العاملين بعد إلغاء وتصفية تلك الشركات , ومن ثم تفاقم معدلات البطالة . وقد جاء الحل بالعمل على تأهيل العاملين من خلال فتح مراكز لإعادة التدريب بما ينسجم وفتح مشاريع جديدة.

أما الجانب الآخر والمهم الذي تضمنته هذه المرحلة فيتعلق بتضمين القطاع الخاص في المشهد الاقتصادي الجديد للصين .سواء كان أجنبيا" أم محليا" .وذلك عن طريق التطبيق العملي لمعادلة اشتراكية السوق في المناطق الاقتصادية الخاصة .من خلال تشريع كل القوانين اللازمة والضامنة لعمل آليات السوق بحرية في تلك المناطق .مما هيأ البيئة الملائمة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية في تلك المناطق , مستفيدة من الامتيازات المقدمة لها من جانب , ومن كلف العمل الرخيصة من جانب آخر . ويمكن الاستدلال على مدى التطبيق العملي للتحول الاقتصادي في تلك المناطق من خلال ما تم اجتذابه من استثمار , وهو ما يمكن ملاحظته في الشكل البياني الأتي :

شكل (2)

التطور ألاتجاهي لمقدار الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين للمدة (1990 – 1997 )

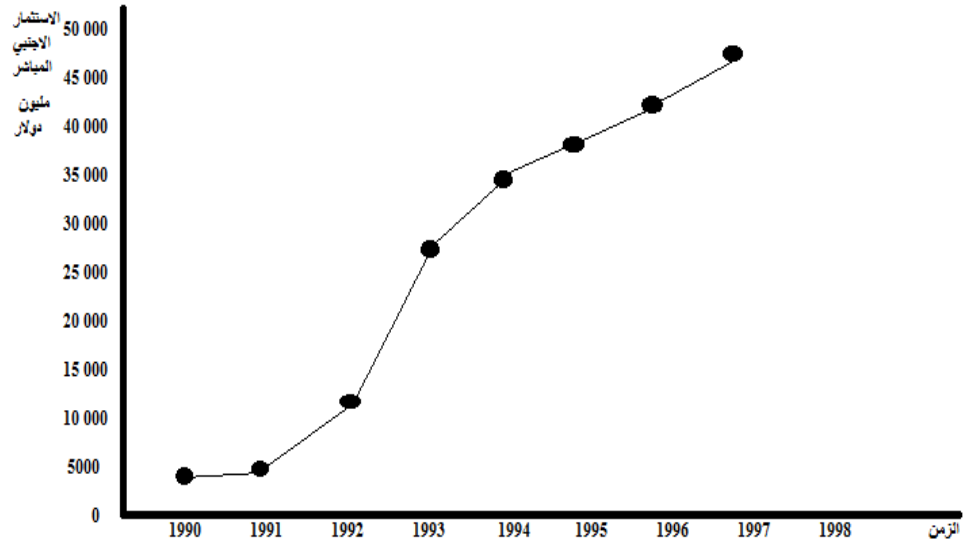


المصدر :تم اعداد هذا الشكل البياني اعتمادا" على النشرة الاحصائية التالية:

U .N. World Investment Report 1998 ,New York ,1998 , P.364.

المرحلة الرابعة: (2002 – ولغاية الان )

بعد اعتراف أكثر من 150 دولة بتحول الصين الكامل نحو اقتصاد السوق الحر , أدرك الصينيون بأن مسارهم التنموي يأخذ اتجاه مفهوم النمو وليس التنمية . أي ان جل التركيز كان ينصب على سرعة النمو مع إهمال لجودة النمو ,ومن ثم كان هناك عدم رشد في استغلال الطاقات والموارد . مع استخدام لتكنلوجيا متدنية وغير صديقة للبيئة .بالإضافة إلى سوء توزيع الدخول بين أفراد المجتمع الصيني ,مما زاد من حدة الفوارق الطبقية بينهم .وهو ما قاد الصينيون الى

تبني المبدأ التنموي الحديث الذي يهتم بالتنمية المستدامة ,لان حماية البيئة والاستغلال الأمثل للموارد ,يعنيان زيادة الإمكانيات الكامنة لاقتصاديات السوق . هذا من جانب , ومن جانب آخر , كان هناك اهتمام بإمكانية بناء مجتمع متناسق ,بحيث تذوب فيه الفوارق الطبيعية الى الحدود الممكنة ,وهو من الأهداف الرئيسة خلال هذه المرحلة , وذلك بسبب اتساع الفجوة بين الأغنياء ومحدودي الدخل جراء التحول نحو اقتصاد السوق .

**ثانيا": مؤشرات تقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الصين للمدة (1992 – 2009 )**

أن ما حدث في الصين منذ عام 1978 , من مخاض انتقالي تدرجي طويل , لم تتكشف صورته النهائية المستقرة , الا في عام 1992 , وذلك حينما بدأت آلية السوق تلعب دورا" أساسيا" في توزيع الموارد في الصين من خلال التطبيق العملي لنظام اشتراكية السوق .وعليه سيتم اعتماد المدة (1992 – 2009 ) لتقييم الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ,لإمكانية الحكم على مدى نجاح تجربة التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق في الصين ,وذلك اعتمادا" على مجموعة من المؤشرات وكما يأتي :

**أ- المؤشرات المختارة لتقييم الأداء الاقتصادي في الصين**

**1- مؤشر معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي**

يمكن أن يعكس هذا المؤشر مدى ما تحقق من تقدم اقتصادي على المستوى المحلي تحت ظل المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي . وهو يحسب لها في الحالة الايجابية ,ويحسب عليها في حالة تسجيل اتجاهات سالبة .

**جدول (5)**
**معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين للمدة (1992 – 2009 )**
**(نسب منوية )**

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 14,2 | 14 | 13,1 | 10,9 | 10 | 9,3 | 7,8 | 7,6 | 8,4 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 8,3 | 9,1 | 10 | 10,1 | 11,3 | 12,7 | 14,2 | 9,6 | 9,2 |

المص المصدر:بيانات واحصاءات البنك الدولي,شبكة المعلومات الدولية ,الموقع:
ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z

الجدول (5) يشير وبوضوح الى ما هو متحقق من نتائج ايجابية وفقا" للمقاييس الدولية المتعلقة بمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي .ومن خلال ذات الجدول ,عند حساب المتوسط العام لمعدلات الناتج المحلي الإجمالي ,نجده يعادل مانسبتة 10.016%, وهو ما يعبر عن حالة فريدة من التفوق ,يمكن أن تكون ناجمة عن إتباع المنهج التدرجي في التحول نحو اقتصاد السوق ,الذي يقدم ضمانات إنتاجية يمكن ان تكفل تحقيق هكذا تفوق إنتاجي , منها ان المنهج التدرجي يمكن ان يضمن عدم ارتفاع معدلات التضخم ,لان إتباعه يعني الربط بين الخطوات المتأنية للتحرير

الاقتصادي –الذي يحفز جانب الطلب الكلي – وبين التطور التدرجي للقدرات الإنتاجية المحلية – تمثل جانب العرض الكلي – ومن ثم تحقيق توازن اقتصادي مضاد للتحركات التضخمية . وهو ما يقود إلى ان تنتفي الضرورة لاتخاذ إجراءات ضاغطة على جانب الطلب الكلي بدافع تحجيم معدلات التضخم . وبالنتيجة فأن عدم الضغط على جانب الطلب الكلي وبفعل المنهج التدرجي , ينشأ الحافز المحرك لعمل مضاعف الاستثمار ,الذي يمكن ان يكفل مساهمة فعالة في تحقيق معدلات نمو ناتج محلي إجمالي ايجابي مرغوب او مستهدف . اما الضامن الإنتاجي الآخر ,والناجم عن إتباع المنهج التدرجي في التحول نحو اقتصاد السوق في الصين ,هو إتباعهم للأسلوب التجريبي في التحول الاقتصادي , الذي يضمن تعميم التجارب الناجحة دون غيرها ,وهو ما يقود الى إمكانية تحقيق سرعة في النمو الاقتصادي –بفعل ضمان النجاح – وان كان في صيغة تحول اقتصادي متأنية , اي ان التأني في حسابات التحول الاقتصادي التدرجي هو من ضمن من يضمن تحقيق سرعة النمو في معدلات الناتج المحلي الإجمالي .

**2- معدل تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي**

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تقييم مدى فاعلية المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي , وذلك لما له من علاقة وثيقة بمدى مايمكن ان يحقق من تغيرات هيكلية في البنية الإنتاجية للاقتصاد . على ان زيادة معدلات تكوين رأس المال الثابت – من خلال تحويل المدخرات إلى استثمارات – تعني زيادة ما ينفق على كل ما له صله بتوسيع الطاقات الإنتاجية , مثل توسيع وبناء المعامل والمصانع والبنايات ,وكذلك شراء المعدات والمكائن والأجهزة , وكذلك يشمل الانفاق على ما يسمى بالبنى التحتية التي تتضمن الطرق والجسور والسكك الحديد والموانئ والمطارات وغيرها , وكل ذلك يعني زيادة في الموارد المادية والبشرية المتاحة , وهو ما يمكن ان يؤشر الى ان اقتصاد السوق المطبق استند الى منهجية ملائمة في التحول نحو اقتصاد السوق .

**جدول (6)**

**معدلات تكوين رأس المال الثابت من GDP في الصين للمدة (1992 – 2009 )**

**(نسب مئوية )**

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 37 | 44 | 42 | 42 | 37 | 36 | 37 | 38 | 39 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 36 | 38 | 41 | 43 | 44 | 43 | 42 | 44 | 48 |

المصدر:بيانات وإحصاءات البنك الدولي,شبكة المعلومات الدولية ,الموقع:

ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NE.GDI.TOTL.ZS

يتبين من الجدول (6) ان تكوين رأس المال الثابت المحلي الاجمالي يشكل جزءاً كبيراً من الناتج المحلي الإجمالي على مدار ثمانية عشر سنة (1992-2009) ,واذا ما تم احتساب المتوسط العام لكل المعدلات خلال هذه المدة ,سيعادل ما نسبته 40,16% , وهو ما يعني ان منهج التدرج في التحول الاقتصادي في الصين ساهم في خلق قاعدة انتاجية واستثمارية واسعة , وهو ما يحسب له كمنهج تنموي سليم .

**3- معدل القيمة المضافة للقطاع الصناعي**

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة في تقييم مدى تطور الأداء الاقتصادي , ومن ثم في الحكم على مدى ملائمة المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق .فالقيمة المضافة للقطاع الصناعي تترجم ما اضافته المؤسسات الصناعية ضمن نشاطها ,وتعكس الفعالية التي تم بها دمج عناصر الإنتاج من رأس مال ويد عاملة وغيرها , فهي تقيس الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصناعية ,وتشكل أفضل معيار لقياس حجمها ونموها وتكامل هياكلها الإنتاجية .واذا ما شكلت القيمة المضافة الصناعية نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي , فأن ذلك سيؤشر مدى إمكانية المؤسسات الصناعية ومدى تطور أداءها الاقتصادي , وهو بالنتيجة يمكن اعتباره حكما" ايجابيا" لصالح المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق .

جدول (7)

معدلات القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الصين للمدة (1992 – 2009 )

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 43 | 47 | 47 | 47 | 48 | 48 | 46 | 46 | 46 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 45 | 45 | 46 | 46 | 47 | 48 | 47 | 47 | 46 |

المصدر:بيانات واحصاءات البنك الدولي,شبكة المعلومات الدولية ,الموقع:
ttp://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.ZS

الجدول (7) يبين المساهمة المهمة للقيمة المضافة للقطاع الصناعي في تكوين GDP في الصين بعد نهجها تحولا" تدرجيا" نحو اقتصاد السوق على مدار المدة ( 1992 – 2009 ) ,واذا ما تم حساب المتوسط العام لهذه المعدلات سنجده يقترب من نصف المساهمة في GDP في الصين ( 46,38 %) وهو ما يمكن ان يؤشر تحول الصين الى بلد صناعي يقف في مصاف البلدان الصناعية ,وبالنتيجة يمكن ان يحسب ذلك لمنهجية التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق.

**4- معدلات تضخم أسعار المستهلك**

من ضمن المقاييس المهمة لمدى تفوق المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق , هو مدى إمكانية السيطرة على معدلات تضخم أسعار المستهلك عند معدلات مقبولة مع مرور الزمن . وذلك لما لتصنيف منهجي التحول الاقتصادي من صلة وثيقة في مدى التأثير على أسعار المستهلك من حيث استقرارها او عدمه ,ولاسيما حينما يتم التمييز بين المنهجين (الصدمة والتدرج ) على أساس السرعة والشمول في تطبيقات التحول نحو اقتصاد السوق .

جدول (8)

معدلات تضخم أسعار المستهلك في الصين للمدة (1992 – 2009 )

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 6,3 | 14,6 | 24,2 | 16,9 | 8,3 | 2,8 | 8 - | 1,4 - | 3 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 5 | 8 - | 1,2 | 3,9 | 1,8 | 1,5 | 4,8 | 5,8 | 7 - |

المصدر: تم إعداد الجدول استنادا" الى النشرات الإحصائية التالية:

IMF , International Financial Statistics , year book 2004 . p . 237 .

-

- IMF , International Financial Statistics , year book 2008 .P .220.

- IMF , International Financial Statistics , year book 2010 .P.230.

يتضح من الجدول (8) ,ان اتجاه مسار معدلات تضخم اسعارالمستهلك في الصين بعد التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق ,تعد اجمالا" مقبولة إلى حد كبير , ولاسيما بعد عام 1997 وحتى عام 2009 , ويمكن ان يرجع ذلك إلى حد كبير الى ما تم إتباعه من اسلون في التخطيط التوجيهي ,وما يتضمن من إمكانية استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية في إمكانية الحد من تفاقم معدلات التضخم . فقد تم استخدام سياسة نقدية انكماشية من خلال أدواتها غير المباشرة – مثل نسبة الاحتياطي القانوني او التوسع في استخدام عمليات السوق المفتوحة - وذلك للتأثير على حجم النقود المتداولة وجعلها دائما" بالمقدار الذي يتناسب ومعدلات تضخم ملائمة . وبالمقابل وفي سبيل عدم تأثير السياسة النقدية الانكماشية على الأداء التنموي الصيني ,تم استخدام سياسة مالية توسعية , تستهدف جانب العرض دون جانب الطلب ,مثل تخفيف الأعباء الضريبية على بعض الصناعات ,ولاسيما الاستهلاكية منها ,بهدف زيادة عرضها وتخفيض أسعارها و/او زيادة النفقات المالية المتوجهة صوب البنى التحتية او بما يوسع الطاقات الإنتاجية .

5- معدلات نمو الصادرات الصينية

المعدل الموجب لنمو الصادرات يعبر عن زيادة متحققة في حجم الصادرات في سنة معينة تزيد عن الزيادة المتحققة في السنة السابقة لها, هذا اذا كان معدل نموها موجب أيضا".وكلما زادة القيمة النسبية لمعدل النمو دل ذلك على زيادة اكبر في حجم الصادرات . اما اذا كانت المعدلات تسجل نسب سالبة ,فأن ذلك يشير الى تحقق انخفاضات متتالية في مقادير قيم الصادرات .ومن ثم فأن تحقيق معدل صادرات موجب على مدار سنوات متتالية ,يمكن ان يشير إلى تحسن الأداء الاقتصادي ,وهو ما يمكن ان يحسب لمنهجية التحول الاقتصادي المتبعة .

جدول (9 )

معدلات نمو الصادرات في الصين للمدة (1992 – 2009 )
(نسب مئوية )

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 18,11 | 8,01 | 30,8 | 22,95 | 1,52 | 21,01 | 0,5 | 6,1 | 27,88 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 6,74 | 22,35 | 34,59 | 35,39 | 28,42 | 27,22 | 25,62 | 17,31 | 5,08 |

المصدر: تم اعداد الجدول استنادا" الى النشرات الاحصائية التالية:

- IMF , International Financial Statistics , year book 2003 .P .223.
- IMF , International Financial Statistics , year book 2004 .P.235
- IMF , International Financial Statistics , year book 2009 .P .207.
- IMF , International Financial Statistics , year book 2010 .P.230

ابتداء" يشير الجدول (9) الى ان معدلات نمو الصادرات الصينية خلال المدة (1992 – 2009 )موجبة الميل ,وهو ما يعني ان كل معدل في كل سنة من هذه المدة يسجل زيادة مضافة إلى ما تحقق من زيادة في السنة السابقة لها . لكن تلك الزيادات جاءت متفاوتة في مقاديرها النسبية بين سنة واخرى . وعند حساب الزيادات المتراكمة خلال هذه المدة نجدها تعادل (339,6 %) وهو ما يعد انجازا" تنمويا" كبيرا" .ولتأكيد تفوق الصادرات الصينية عما كانت عليه سابقا" يمكن مقارنة (قيمة الصادرات الصينية في عام 1991 البالغة 72 مليون دولاراً ,مع قيمتها في عام 2009 والبالغة 1302 مليون دولار ,اي إنها قد تضاعفت بما يعادل 18 ضعف ) (37) .

وعليه فأن هذه الانجازات في تطور قطاع الصادرات يمكن اعتبارها دليلا" واضحا" على مدى ملاءمة منهج التدرج في التحول الاقتصادي .

6- مؤشر خدمة الدين الخارجي

المعدلات التصاعدية لخدمة الدين الخارجي كنسبة من حجم صادرات السلع والخدمات , تعني ضمنا" عدم القدرة على إطفاء الديون الخارجية ,ومن ثم تراكمها وزيادة فوائدها . وهي نتيجة حتمية تحمل في مضمونها عدم قدرة تصديرية ناجمة عن ضعف القدرات الإنتاجية . أما إذا أخذت تلك المعدلات طابعا" تنازليا" مع مرور الزمن , فأن ذلك سيشير الى زيادات مستمرة في القدرات التصديرية بما يحقق عوائد يمكن لها ان تغطي خدمة الدين الخارجي ,وهو مؤشر على ملائمة المنهجية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق .

جدول (10 )

**معدلات خدمة الدين الخارجي الى اجمالي الصادرات في الصين للمدة (1992 – 2009 )**
**(نسب مئوية)**

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 10,2 | 11,1 | 8,9 | 9,9 | 8,8 | 8,7 | 8,7 | 11,7 | 9,3 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 7,9 | 8,3 | 7,4 | 3,4 | 3,1 | 2,5 | 2,3 | 2,1 | 2,9 |

المصدر:بيانات وإحصاءات البنك الدولي,شبكة المعلومات الدولية ,الموقع:
ttp://data.albankaldawli.org/indicator/DT.TDS.DECT.EX.ZS

يلاحظ من الجدول (10) بان معدلات خدمة الديون كنسبة من قيم صادرات السلع والخدمات في الصين , مرتفعة نسبيا" خلال عقد التسعينيات , لكنها تأخذ طابعا" تنازليا" بعد ذلك حتى تصل الى مستويات مقبولة في عام 2004 ولغاية عام 2009 ,وهو ما يمكن ان يشير إلى دلالة مفادها ,بان الاقتصاد الصيني بعد التحول نحو اقتصاد السوق وفتح مجالات الاستثمار بشكل تدرجي , اقتضته الحاجة إلى الديون الخارجية ,وذلك بالتزامن مع قدرات إنتاجية ومن ثم تصديرية في بداياتها , مما قاد إلى أن تكون خدمات الديون الى قيم الصادرات مرتفعة ابتداء" , ثم تأخذ طابعا" تنازليا" مع تدرج تطور القدرات التصديرية للاقتصاد الصيني . وما يشير الى ذلك بوضوح هو مدى التباين في المعدلات بين عام 1992 (10,2%) وبين عام 2009 (2,9%) ,وهو ما يمكن ان يحسب لمنهجية التدرج في التحول التطبيقي نحو اقتصاد السوق في الصين .

على وجه العموم ,فأن المؤشرات المختارة لتقييم الأداء الاقتصادي الصيني أجمعت إجمالا" في تأشيرها عل تقدم الأداء الاقتصادي وبشكل ملفت للنظر . وهو ما يشير بوضوح إلى فاعلية المنهجية التدرجية في التحول نحو اقتصاد السوق ومدى ملاءمتها تنمويا" على مستوى الاقتصاد الصيني .

## ب- مؤشرات مختارة لتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي في الصين

### 1- معدلات البطالة

إذا ما اخذ اتجاه مسار معدلات البطالة بالصاعد فوق الحدود المقبولة لها ,فأن ذلك سيلقي بظلاله سلبا" من الناحية الاجتماعية , ذلك لان زيادة معدلات البطالة تعد من المشاكل الاجتماعية شديدة الخطورة , لما لها من إفرازات مجتمعية مضاعفة , مثل زيادة معدلات الجريمة والأمراض النفسية الأخرى , وعليه فأن القدرة على ضبط مسار معدلات بطالة مقبولة , يعد امتيازا" يمكن ان يحسب للمنهجية التنموية المتبعة في التحول نحو اقتصاد السوق . أما إذا حدث العكس فسيعد انحدارا" في الأداء الاجتماعي يحسب على تلك المنهجية.

جدول (11)
معدلات البطالة في الصين للمدة (1992 – 2009 )
(نسب مئوية )

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 2,3 | 2,6 | 2,8 | 2,9 | 3 | 3 | 3,1 | 3,1 | 3,1 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 3,6 | 4 | 4,3 | 4.2 | 4,2 | 4,1 | 4 | 4,2 | 4,3 |

المصدر: تم إعداد الجدول استنادا" الى النشرات الاحصائية التالية:

- IMF , International Financial statistics , year book 2004 .P.237.
- IMF , International Financial statistics , year book 2010 .P.230.

وفقا" للجدول (11) فأن معدلات البطالة في الصين بعد التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق ,سجلت في أدناها ما نسبته 2,3% وفي أعلاها ما نسبته 4,3% , على مدى مسار زمني ناهز الثمانية عشر عاما" (1992-2009) وهي معدلات تعد مقبولة جدا" من حيث استقرارها المنخفض .وهنا يمكن القول بأن التحسن في الأداء الاقتصادي كان سببا" مهما" من أسباب معالجة مشكلة البطالة وتحقيق هكذا نتاتج مقبولة ,يمكن ان تحسب لصالح المنهجية التطبيقية في التدرج نحو اقتصاد السوق في الصين .

### 2- مؤشر تحسن مستويات المعيشة بدلالة الاجور الحقيقية.

للأجور الحقيقية دلالة مهمة عن مدى القدرات الشرائية للمستهلكين , ومن ثم عن مستوياتهم المعيشية . وعليه يمكن لها ان تكون مؤشرا" اجتماعيا" معبرا" عن مدى فاعلية المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي . علما" ان انحسار متوسطات الاجور الحقيقية في حدود معينة بحيث تضمن حدود الكفاف فقط - دون تطورها – يعد خللا" تنمويا" ,لان ذلك سوف لايضمن تحقيق هدف رفاه المستهلك الذي تهدف إلى تحقيقه اي منهجية تحولية نحو اقتصاد السوق . ومن ثم سيحسب هذا الخلل على المنهجية المتبعة في التحول الاقتصادي .

**جدول (12)**
**متوسطات الاجور الحقيقية في الصين للمدة (1992 – 2009 )**
**(يوان صيني )**

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 106,7 | 107,1 | 107,7 | 103,6 | 103,8 | 101,1 | 107,2 | 113,1 | 111,4 |
| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
| المؤشر | 115,2 | 115,5 | 112 | 110,5 | 113,5 | 113 | 111,8 | 116,7 | 114,3 |

**المصدر: المكتب الوطني للاحصاءات في الصين ,شبكة المعلومات الدولية ,الموقع :**
**www.dllcountries.org/china-statistics**

**يلاحظ من(12) ان متوسطات الاجور الحقيقية في الصين بعد التحول نحو اقتصاد السوق ,شكلت في أدناها (101,1) يوان صيني عام 1997 , وفي أعلاها (116,7) يوان صيني عام 2008 ,وهو متوسط يعادل ما يقارب اقل من 20 دولار أمريكي شهريا" –بمتوسط سعر صرف 6,3 لكل دولار أمريكي – اي ما يعادل اقل من دولار واحد في اليوم .**

**وهو ما يعني إنها متوسطات على وجه الإجمال تعد من الانخفاض ما يعبر عن مدى تدني المستويات المعيشية للطبقة العاملة ,وهي الطبقة الأوسع في المجتمع . ومن ثم تشير بوضوح الى مدى عمق الفجوة في توزيع الدخول بين أصحاب الدخول المحدودة ,وأصحاب رؤوس الأموال .**

**وما يؤكد أكثر على مدى توسع فجوة توزيع الدخل بين الطبقة العاملة والطبقة المالكة لرؤس الأموال ,هو ما سجله معامل جيني Gini – معامل حسابي لقياس مقدار توزيع الدخل – أذ انه كان في عام 1978 بين سكان الريف يتراوح بين (0.24 - 0.21) ,وبين سكان المدن يتراوح بين (0.18 - 0.1) , وهو هنا يشير الى قرب المساواة في توزيع الدخل في الريف وفي المدن بصورة عامة . أما في عام 2008 كان معامل جيني الشامل (لسكان الريف والمدينة )قد تجاوز (0.47) كاشفا" عن عمق فجوة توزيع الدخل ,وقد يعود السبب المباشر لهكذا فجوة ,هو التحول نحو اقتصاد السوق ,وان منهجية التدرج لم تجدي نفعا" في إمكانية تقليص تلك الفجوة .(38)**

**3- تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي**

**من المؤشرات التي تأخذ بعدا" اجتماعيا" مهما" ,هو مدى تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي , على ان تطورها الكمي والنوعي سيعني ضمنا" توفير فرصة اكبر لتقديم خدمات صحية تتوائم والحاجات الاجتماعية المتزايدة عليها . ومن ثم فأن تطور الجانب الصحي في الصين من عدمه يمكن ان يعكس مدى تأثير منهجية التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق على مدى توفير الخدمات الصحية على انها خدمة اجتماعية للمجتمع الصيني .**

**جدول (13)**
**تطور البنية المؤسسية للقطاع الصحي في الصين بين عامي (1978 – 2008 )**

| المنشآت الطبية والصحية | 1978 | 2008 |
|---|---|---|
| -عدد المستشفيات | 9293 | 19712 |
| -عدد المراكز الصحية | 55018 | 64120 |
| -عدد العيادات الطبية | 94395 | 180752 |
| -عدد العيادات الطبية الوقائية المتخصصة | 887 | 1310 |
| -عدد المراكز الوقائية من الأمراض والسيطرة عليها | 2989 | 3534 |
| -عدد مراكز الأمومة والطفولة | 2571 | 3011 |
| -مجموع المنشآت الطبية والصحية | 165153 | 272439 |
| سعة المستشفيات | 1978 | 2008 |
| -عدد الآسرة في المستشفيات | 1100000 | 2883000 |
| -عدد الآسرة في المراكز الصحية | 744000 | 865000 |
| - عدد الآسرة في مراكز الأمومة والطفولة | 12000 | 117000 |
| -عدد الآسرة في منشات طبية أخرى | 132000 | ـــــ |
| المجموع | 1991000 | 3865000 |
| المعدل (سرير لكل الف شخص ) | 1,93 | 4,48 |
| عدد الكادر الصحي | 1978 | 2008 |
| -عدد الأطباء | 1033000 | 2082000 |
| -عدد الممرضين | 407000 | 1653000 |
| -عدد الاختصاصات الأخرى في المجال الطبي | 2464000 | 5030000 |
| المجموع | 3904000 | 8765000 |
| المعدل (طبيب لكل الف شخص | 1,08 | 1,58 |

**المصدر:تيان ينغ كوي ,طريق الصين – النظرة العلمية الى التنمية , ترجمة عباس جواد كريمي , مؤسسة الفكر العربي للبحوث والدراسات ,بيروت , الطبعة الاولى , 2011 ,ص 75-76**

بيانات الجدول (13) تشير إلى ان الكوادر والمؤسسات الطبية في الصين قد ازدادت بما يقترب من الضعف ما بين العامين (1978 – 2008) ,وهو ما يعني حصول نقلة نوعية وكمية في تطور القطاع الصحي , سواء على المستوى الأفقي من حيث التوسع البنياني في المؤسسات الصحية ,او على المستوى العمودي من حيث نمو أعداد الأطباء والمتخصصين في المجال الصحي . وهو انجاز يمكن ان يحسب في إطار تحسن الخدمات الاجتماعية في الصين ,ومن ثم يحسب للمنهجية التنموية المتبعة في التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق .

**4- متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني اوكسيد الكربون**

للاختلاف بين مناهج التحول نحو اقتصاد السوق من حيث عوامل السرعة والشمول في التطبيق الأثر البالغ في مدى ما يمكن ان يتحمله المجتمع من كلف بيئية ناتجة عن زيادة استهلاك الطاقة بسبب توسع الصناعات وتطورها , ولعل متوسط نصيب الفرد من انبعاثات غاز CO2 الناجم عن تلك الصناعات خير مؤشر لما يمكن ان يتحمله المجتمع من الكلف البيئية ,وما يمكن ان يعكسه ذلك من مدى نجاح منهجية التحول الاقتصادي المتبعة على المستوى البيئي .

جدول (14)
متوسط نصيب الفرد الصيني من انبعاثات غاز CO2 للمدة (1992 – 2007 )
(طن متري )

| السنوات | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المؤشر | 2,2 | 2,3 | 2,4 | 2,6 | 2,8 | 2,8 | 2,8 | 2,7 |
| السنوات | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
| المؤشر | 2,6 | 2,7 | 2,9 | 3,8 | 3,9 | 4,3 | 4,7 | 5 |

المصدر:بيانات وإحصاءات البنك الدولي,شبكة المعلومات الدولية ,الموقع:

ttp://data.albankaldawli.org/indicator/EN.ATM.CO2E.KT

الجدول(14) يبين ان متوسط نصيب الفرد الصيني من انبعاثات غاز CO2 الناتج عن النمو الصناعي الكبير في الصين بعد التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق ,قد تراوح بين (2,2 – 2,9 ) طن متري سنويا" خلال المدة (1992- 2002) , وهي مقادير تعد قليلة مقارنة" بنظيراتها في دول أخرى . اما عند العام 2003 فقد أخذت تلك المقادير بالتزايد ,ولكنها لم تصل الى حدود القلق حتى عام 2007 ,ومع ذلك فأن هذه الزيادات في التلوثات البيئية ,ينبغي ان تؤخذ بعين الاهتمام من خلال التشديد على تطبيق المعايير البيئية ,واستغلال منهجية التدرج عند التوسع في الاستثمارات الجديدة أو زيادة نشاط الاستثمارات الحالية عن طريق استخدام كل ما هو صديق للبيئة من ابتكارات وتكنلوجيات جديدة ,لإمكانية تقليل الكلف البيئية لأدنى حدود ممكنة .

يلاحظ أجمالا" ان المؤشرات المختارة لتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي ,عكست في جزء كبير منها ايجابية مقبولة , ولم تعكسها في الجزء الأخر , في تحقيق النتائج المطلوبة من المنهجية التنموية التي اعتمدتها الصين في التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق . اذ يلاحظ من المؤشرين المتعلقين بتقييم السياسة التشغيلية تضارب من حيث النتائج ,فمثلا" مؤشر معدلات البطالة يشير

بوضوح الى ان المنهجية التدرجية في التحول الاقتصادي نجحت في ضبط معدلات البطالة بتجاه تقليصها الى حدود مقبولة تتراوح بين (2,3 – 4,29) وهي حدود لمعدلات بطالة تعد أهدافا" ستراتيجية تبتغي غالبية دول العالم تحقيقها . لكن بالمقابل يسجل مؤشر تحسن مستويات المعيشة بدلالة الاجور الحقيقية في الصين تدنيا" واضحا" في معدلات أجور العاملين . وهو ما يعني توفر فرص العمل ولكن بأجور منخفضة ,ولعله السبب الرئيس في التفوق السلعي الصيني في الخارج من حيث قوة المنافسة السعرية . وبتعبير آخر , ان من الأسباب المهمة التي أدت إلى التفوق الاقتصادي الصيني ,هو عرض العمل الكبير ,الذي قاد الى انخفاض معدلات الاجور , ومن ثم الكلف الإنتاجية ,وبالنتيجة تفوق اقتصادي على حساب انخفاض المستوى المعاشي ,المعبر عنه بانخفاض الاجور الحقيقية . وللتخفيف من شدة انخفاض المستوى المعاشي , جاء التركيز على توفير الخدمات الأساسية في الحياة للمجتمع الصيني ,ومنها الجانبين الصحي والبيئي ,اذ سجلا المؤشران المختاران في هذين المجالين تحسناً واضحاً ومقبول .وهو ما يمكن ان يحسب لمنهجية التدرج في التحول الاقتصادي مقارنتة" بمناهج تحول أخرى .

## الإستنتاجات

**1- أثبتت منهجية التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق ,انه بالإمكان إجراء إصلاحات بالغة ,مما أثمر نتائج اقتصادية كبيرة ,والدليل ان التجربة الصينية جاءت بالمستوى المطلوب من حيث النتائج الاقتصادية والبيئية . وبمستوى اقل من حيث النتائج الاجتماعية . وذلك وفقا" لما تم تحليله من مؤشرات مختارة للأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في الصين .وذلك بعد اكتمال خطوات التحول التدرجي نحو اقتصاد السوق . ونتيجة" لذلك تبوئت الصين مكانا" رفيعا" على المستوى الاقتصادي الدولي (فكانت مثلا" تأتي في المرتبة الرابعة ضمن قائمة البلدان حسب معدلات النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي ,وبمعدل نمو 10,3 لعام 2010 .وكذلك في المرتبة الحادية عشر ضمن قائمة البلدان حسب معدلات نمو الناتج الصناعي لعام 2010 ) (39) .وهي بذلك تكون شديدة القرب من مستوى ما كانت تطمح إليه . فالأهداف الاقتصادية متحققة جميعا" . لكن الأهداف الاجتماعية لم يكتمل تحقيقها بعد , وهو ما يعني تطابق الى حد كبير مع صحة فرضية البحث حول ما هو متحقق من تقدم في الأداء الاقتصادي الصيني كأثر ناجم عن إتباع منهج التدرج في التحول نحو اقتصاد السوق .**

**2- ومن أهم ما يمكن استنتاجه من تجربة تحول الصين نحو اقتصاد السوق ,هو الترابط المتين بين ما تم إتباعه من منهجية تدرجية في التحول الاقتصادي من جهة , ومدى الاستقرار السياسي من جهة أخرى . فمن السمات المميزة للتجربة الصينية, هو إنها لم تقوم على أساس تحول ديمقراطي يشمل البعدين السياسي والاقتصادي على حد سواء ,أي إن التحول الاقتصادي لم يأتي في إطار تحول سياسي نحو الديمقراطية . بل جاء التغيير ليشمل الجانب الاقتصادي دون السياسي,وهو ما حافظ على بيئة سياسي مستقرة أخذت على عاتقها احتضان تحول تدرجي سليم نحو اقتصاد السوق.فمراحل التحول السياسي نحو الديمقراطية ,ولاسيما الأولى منها ,عادتا" تحمل في ثناياها فوضى وعدم استقرار سياسي ,يدفع بتجاه إحدى نتيجتين , أما عدم قدرة على التحول الاقتصادي بسبب الصراعات السياسية وعدم وحدة القرار بما يعطل مسار التحول نحو اقتصاد السوق ,أو اللجوء إلى اعتماد منهج الصدمة في التحول ,لتلافي إمكانية التراجع عن قرار التحول الاقتصادي ,ومن ثم فأن ذلك يعني إن التحول بالصدمة مسألة اضطرارية يفرضها عدم الاستقرار السياسي ,أما الوضع الطبيعي والمستقر سياسيا" فيدفع بتجاه تبني منهج التدرج في التحول اقتصاديا" وبما يقلل كلف التحول إلى أدنى ما يمكن .**

## الهوامش والمصادر

1- د.محمد طاقة ,العولمة الاقتصادية,الطبعة الاولى ,بغداد , 2001 ,ص90-.91
2- تشي ون , موجز أحوال الصين , ترجمة احمد محمد خير , دار النشر بالغات الأجنبية,بكين , 1983 ,ص 33-.34
3- جيان بوزان وهوهوا , موجز تاريخ الصين, ترجمة هناء عبود ,دار دمشق للنشر, 1983, ص 115.
4- جمهورية الصين الشعبية,ثورة 1911,دار النشر باللغات الأجنبية ,بكين,1976,ص 5-.7
5- الصين المعاصرة ,ترجمة محمد الجندي , الاتحاد السوفيتي,1975, ص 7-12
6- بيرانيوف,تاريخ القرن العشرين -1900-1948 ترجمة نور الدين حاطوم , مطبعة الجامعة السورية ,دمشق ,ص .35
7- جيان بوزان وهو هوا ,مصدر سابق ,ص 131-,132
8- د. نادر فرجاني ,من الكتاب الاحمر الى الكتاب الاصفر – عرض تجربة الصين التنموية , ندوة التنمية المستقلة ,مركز دراسات الوحدة العربية ,بيروت , 1987 ,ص 291 ,
9- د غارسنو, النجم الاحمر فوق الصين – المرحلى الاولى للثورة الصينية , ترجمة كمال ابو العز كمال , دار الطليعة للنشر , بيروت , 1970 , ص 10
10- د. محمد دويدار , ود. مصطفى رشدي , الاقتصاد السياسي , الاسكندرية , الطبعة الاولى , 1973 , ص 840 .
11- طاهر فاضل حسون ,البناء الاشتراكي في الصين , مجلة الاقتصادي , العدد (3) , تشرين الأول ,1979 ص 30 .
12- ميشيل تودارو , التنمية الاقتصادية , ترجمة د. محمود حسن حسني , دار المريخ للنشر , الرياض , 2009 , ص 309 .
13- تيان ينغ كوي , مصدر سابق , ص 31 .
14- الصين المعاصرة , مصدر سابق , ص 153-159
15- نزيرة الافندي , القفزة الاقتصادية للصين في عهد ماو , مجلة السياسة الذولية , عدد 47 , 1977 , ص 246 .
16- الموسوعة الحرة ,ويكيبيديا , شبكة المعلومات الدولية ,الموقع , www.en.wikipedia.org/wiki/economy
17- برانتلي ووماك , وجيمس آر. تاونسند , السياسة في الصين , ترجمة هشام عبد الله , الدار الأهلية للنشر , عمان , 1998 ,ص 708- 709 .
18- آفيريت هاجن , اقتصاديات التنمية , ترجمة جورج خوري ,مركز الكتب للنشر , الاردن , ص 387 – 388 .
19- د. نادر فرجاني ,مصدر سابق , ص 298 .
20- روبين ميريدين , الفيل والتنين – صعود الهند والصين ودلالة ذلك لنا جميعا" , ترجمة شوقي جلال ,عالم المعرفة , 359 , 2009, ص 27 .
21- تيان بنغ كوي , مصدر سابق , ص 31 .
22- برانتلي ووماك , وجيمس آر. تاونسند , مصدر سابق , ص 709 – 710 .

23- د.نادر فرجاني , مصدر سابق ,ص .299
24- المصدر نفسه ,ص .299
25- الصين المعاصرة, مصدر سابق , ص 64-.65
26- روبين ميريدين ,مصدر سابق , ص 30 .
27- خيري عزيز , الانفتاح والتحديث في الصين الجديدة ,مجلة السياسة الدولية ,العدد 59 , 1980 , ص 61 – 62 .
28- وي وي زانج , الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية ,مركز دراسات الامارات والبحوث الإستراتيجية , ابو ظبي ,العدد 11 , 1995 ,ص 10 .
29- د. محمد السيد سعيد , تحليل مقارن لتجارب الإصلاح في العالم الشيوعي , مجلة السياسة الدولية , العدد 89 ,يوليو ,1987 , ص 129 .
30- سعد الدين وهبي , نصف قرن في الصين , دار الفجر للنشر والتوزيع ,القاهرة , 1994 , ص71 .
31- محمود عبد الفضيل ,العرب والتجربة الآسيوية , مصدر سابق , ص171-177 .
32- روبين ميريدين , مصدر سابق , ص 37 – 39 .
33- روبين ميريدين , مصدر سابق , ص ,34
34- محمود عبد الفضيل , مصدر سابق , ص 92- 105 ,
35- روبين ميريدين , مصدر سابق , ص ,35
36- تم استخلاص متضمنات هذه المراحل من واقع المقابلات التي قمنا بها اثناء زيارتنا للصين في تشرين الأول من عام 2011 ,ولاسيما مع الدكتورPeixiaoge , سكرتير عام مركز الدراسات الرأسمالية الصيني ,التابع لمعهد الدراسات الاقتصادية للعلوم الاجتماعية في بكين 37-
- IMF , International Financial statistics , year book 2003 .P .223
- IMF , International Financial statistics , year book 2010 .P.230
38- تيان بنغ كوي ,مصدر سابق , ص 88
39- الموسوعة الحرة ، ويكيبيديا ، اعتماداً على مؤشرات صندوق النقد الدولي ، وثيقة الكترونية منشورة على شبكة المعلومات الدولية في الموقع : . www. Wikipedia org